الأمم المتحدة

TD

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/39
TD/B/COM.3/EM.13/3
4 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

## تقرير اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

المعقود في قصر الأمم، بجنيف

من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

### المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| أولاً- | حصيلة اجتماع الخبراء ..... | ٢ |
| ثانياً- | موجز الرئيس ..... | ١١ |
| ثالثاً- | المسائل التنظيمية ..... | ٣٠ |
| **المرفق** | | |
| | الحضور ..... | ٣٢ |

## الفصل الأول

# حصيلة اجتماع الخبراء

١- عكف اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع، على دراسة مجموعة من المسائل لتنظر فيها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عملاً بالفقرتين ١١٩ و١٥٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386). وألقى الخبراء بيانات وتبادلوا الآراء عن الاتجاهات في الابتكار المالي وأفضل الممارسات على الصعيدين الدولي والوطني.

٢- ولاحظ الخبراء أن النمو الاقتصادي المستدام يتصل اتصالاً وثيقاً بمعدل إقامة المشاريع والابتكار التقني، وأن مدى الدأب على إقامة المشاريع يتوقف على ثقافة المبادرة السائدة بين الأمة وعلى السهولة التي يمكن بها مباشرة الأعمال التجارية وتمويلها.

٣- وأقروا بأن كثيراً من المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة والنامية تجد صعوبة في خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لما تراه من ارتفاع احتمالات المخاطرة وارتفاع تكاليف المعاملات التجارية وقلة الموظفين ذوي الخبرة وقلة الهياكل المناسبة لدى الشركات، الأمر الذي يجعل تلك المؤسسات المالية متحيزة ضد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها تلك التي أنشأتها المتعهدات وصاحبات المشاريع. والعامل الأساسي في ضمان حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل هو تحسين قدرة المؤسسات المالية على التوسع بشكل جاد وزيادة كفاءة توريد المنتجات المالية، سواء بواسطة الإنترنت أو بأية واسطة أخرى، فيما يتعلق بمختلف قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن الأهمية أن تكون المؤسسات المالية على دراية بأسواقها وباحتياجات زبائنها وأن تعرض صفقات إجمالية من المنتجات المفصلة حسب الطلب، فضلاً عن منتجات مجهزة آلياً ومنتجات موحدة المعايير.

٤- كما أكدوا أن شيوع استخدام الإنترنت، مع ما تتيحه من إمكانية تحقيق مكاسب هائلة من حيث الكفاءة، بما في ذلك التدني الكبير في تكاليف المعاملات التجارية، والاتصال الأسرع، وإتاحة فرص لا نظير لها للربط والتواصل بين الشبكات، قد وضع تحديات جديدة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأوجد فرصاً جديدة لها للحصول على ما يلزمها من تمويل، ولا سيما إلكترونياً.

٥- واستعرض الخبراء عدداً من الابتكارات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والوطنية تيسيراً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبيَّنوا أن المؤسسات المالية المحلية في البلدان المتقدمة، التي نجحت بوجه خاص في خدمة سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قد وجدت أن ذلك يُدِرُّ عليها أرباحاً كبيرة. وتتمثل استراتيجيتها في

تحسين كفاءاتها الأساسية باعتماد تقنيات ائتمان متطورة، كتسجيل نقاط الائتمانات وتعزيز نظم الإدارة والمعلومات واستحداث عمليات آلية عالية الكفاءة ونظم تسويق وتوزيع ناجعة وإقامة روابط وثيقة مع العملاء. كما بحث الخبراء العناصر المكملة للتمويل، كمخططات التأمين والضمان التي من شأنها زيادة قدرة المصرف على تخديم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة ما يجنيه من ذلك من فوائد. ونظروا في كيفية تطبيق ابتكارات من هذا القبيل على نطاق واسع على البلدان النامية، حيث أوضاع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير مؤاتية إلى حد كبير في كثير من الأحيان.

٦- كما لاحظوا أن الأصول الرأسمالية في البلدان النامية، وخاصة رؤوس الأموال الاستثمارية المجازفة، يكون من الأصعب استثمارها لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل وحتى لتعيين ما يصلح تمويله من تلك المشاريع. هذه الصعوبات تحد كثيراً من مبالغ الأصول الرأسمالية ورؤوس الأموال الاستثمارية المجازفة المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، لا سيما في أقلها نمواً. ففي حالة أقل البلدان نمواً، ثمة حاجة خاصة إلى أصول استثمارية في القطاعين العام والخاص تكرَّس لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وترويجها ولتنمية البنى التحتية المعلوماتية.

٧- وأثناء الجزء الثاني من الاجتماع، أكد الخبراء ما لتكنولوجيات الإنترنت ومحافلها المفتوحة من أثر ثوري في الخدمات المالية. وبحثوا بوجه خاص استحداث عمليات تسديد المدفوعات بواسطة الإنترنت، سواء باستخدام البطاقات أو بدونه، كما بحثوا الأعمال المصرفية بواسطة الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والتمويل الإلكتروني، والتأمين على الائتمانات إلكترونياً. وتركزت المناقشة على تكييف هذه الخدمات المالية، التي يمكن تقديمها وتلقيها بواسطة الإنترنت، مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة لدى البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تجتاز مرحلة انتقالية.

٨- وأولى الخبراء اهتماماً خاصاً لعدد من الابتكارات في الصناعة المالية الرامية إلى التقليل من التكاليف والمخاطر، بما في ذلك تكنولوجيات الاستفادة من قواعد البيانات الحديثة المتاحة على شبكة الإنترنت والتي تتيح تجميع قواعد بيانات ضخمة حافلة بالمعلومات عن الائتمان، كما تتيح تطبيق أحدث عمليات تحليل الائتمانات وتقييمها، وتقنيات تسجيل نقاطها وتقدير الجدارة الائتمانية، مما يتيح تقدير المخاطر الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والإسراع في تجهيز طلبات حصولها على الائتمانات. وبحثوا كيفية الأخذ بتلك الابتكارات في البلدان النامية وكيفية زيادة تطويرها فيها.

٩- واتفقوا على وجوب جعل التمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية سعياً إلى جعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على البقاء والاستمرار وإلى زيادة

قدرتها على سداد القروض. وحثوا على إقامة شراكات بين المؤسسات المالية ورابطات الأعمال التجارية وشبكات المقاولين وأصحاب المشاريع ومقدمي خدمات تنمية الأعمال التجارية.

١٠- وأخيراً، لاحظ الخبراء أن بإمكان النظام المالي الدولي أن يؤثر في مدى توافر الموارد المحلية والخارجية، ولا سيما التمويل الطويل الأجل، للأغراض الإنتاجية في البلدان النامية. لذلك طلبوا جعل توصياتهم بشأن سبل ووسائل زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل متاحة للاجتماع التحضيري القادم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتمويل لأغراض التنمية، المقرر عقده في مونتِرَّي بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١١- ودرس الخبراء عدداً من أفضل الممارسات التي من شأنها تيسير فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

وأوصوا **الحكومات** بأن تنظر في ما يلي:

*في مجال التمويل*

(أ) الإشراف المُتَدَبِّر على القطاع المالي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل على الأجلين المتوسط والطويل، وتأمين الإقراض التجاري لتلك المشاريع على أساس مستدام؛

(ب) تجنب إقصاء القطاع الخاص عن الأسواق نتيجة للاقتراض المفرط من المؤسسات المالية الوطنية؛

(ج) وضع مخططات لضمان القروض تصل إلى الجهات المستفيدة المستهدَفة، وضمان مشاطرة المخاطر بشكل متوازن، وتجنب المخاطر المعنوية؛

(د) الاشتراط على المصارف التجارية أن تكشف عن محتوى حافظات قروضها، لا سيما النسب المئوية للقروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) تشجيع المصارف على أن تضع ممارسات حسن الإدارة المؤسسية وإجراءات الشفافية موضع التنفيذ، وتشجيعها، في هذا الإطار، على أن تعين في مجالس إدارتها خبراء خارجيين مستقلين يكونون على دراية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(و) تحسين موثوقية ما تقدمه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من معلومات مالية باعتماد شروط محاسبة وإبلاغ سليمة؛

(ز) التشجيع على وضع إطار مؤسسي لخدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(ح) دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برؤوس أموال استثمارية ومجازِفة، بما يكفل إتاحة فرص متكافئة لجميع المشاركين في السوق؛

(ط) اعتماد أطر تنظيمية وقانونية تتيح إقامة هياكل أساسية لقطاع التمويل، كمكاتب الائتمان وغيرها من وسائل مشاطرة المعلومات، وتتيح الاستخدام الأمثل لهذه الهياكل الأساسية، مع الإبقاء على القوانين المناسبة فيما يتعلق بالخصوصيات؛

(ي) إيجاد الأوضاع اللازمة لترويج أسواق رؤوس الأموال المحلية؛

وأوصوا **القطاعين العام والخاص** بالنظر في ما يلي:

*في مجال التمويل الإلكتروني*

(ك) إيجاد بيئة ملائمة لوضع لوائح ناظمة للتجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني الحياديين من حيث التكنولوجيا، واستحداث أساليب مضمونة لإحالة الرسائل التجارية والتوقيعات الإلكترونية والعقود الإلكترونية بواسطة الإنترنت، بحيث تعتبر تلك اللوائح ملزِمة قانوناً من جانب الأطراف المتعاقدة؛

(ل) اعتماد لوائح تنظيمية مرنة وإيجاد بيئة مؤسسية داعمة تشجع على الأخذ بالمدفوعات الإلكترونية وتصريف الأعمال المصرفية والتمويل التجاري وإبلاغ المعلومات الائتمانية بواسطة الإنترنت، وغير ذلك من عمليات التمويل الإلكتروني ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، وضمان التعاون بين القطاعين العام والخاص في هذا الشأن؛

(م) وضع إطار مفاهيمي يتيح التجميع المنهجي للبيانات المتعلقة بالتمويل الإلكتروني؛

(ن) التشجيع على إقامة مجموعة متنوعة من الشراكات والمشاريع المشتركة بين مقدمي خدمات التمويل الإلكتروني المحليين والأجانب ضماناً لإمكانية تقديم خدمات ذات كفاءة للزبائن على الصعيد المحلي والإقليمي، والعالمي؛

(س) تحسين التنسيق الدولي فيما بين سلطات الإشراف المالي الوطنية بغية تحسين إدارة المخاطر الشاملة المتصلة بما للتمويل الإلكتروني من طابع عابر للحدود؛

(ع) وضع قواعد بيانات يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية أن تطّلع عليها بواسطة الإنترنت وتتضمن معلومات عن الائتمانات والنقاط

الائتمانية والجدارة الائتمانية، تيسيراً لما تقوم به من عمليات تقييم للائتمانات واختصاراً لهذه العمليات، مما يحسِّن فرص حصول هذه المشاريع على التمويل والتمويل الإلكتروني، محلياً ودولياً على السواء؛

(ف) إيجاد محافل محلية وإقليمية وعالمية للتمويل الإلكتروني تشارك فيها مشاركة نشطة الجهات المقدمة للخدمات المالية وشركات أخرى من البلدان النامية، وإتاحة هذه المحافل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية؛

(ص) استحداث خدمات لتنمية الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولتوفير معلومات عن هـــذه الأعمـــال بواسطة الإنترنت، والعمل على بناء قدرات هذه المشاريع على الاستفادة من الفرص التجارية بواسطة الإنترنت، وتيسير تأمينها أفضل شروط التمويل بواسطة الإنترنت؛

(ق) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حيازة التكنولوجيات والمهارات اللازمة لتسديد المدفوعات وتَلَقيها بواسطة الإنترنت، فضلاً عن إبرام ترتيبات أطول أجلاً لتمويل الأعمال التجارية إلكترونياً؛

(ر) إرساء الأسس لاستراتيجية تمكِّن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل إلكتروني أطول أجلاً بواسطة الإنترنت؛

(ش) وضع ترتيبات بديلة ثنائية ومتعددة الأطراف للتمويل وتسديد المدفوعات بواسطة الإنترنت، من قبيل غرف مقاصة على الإنترنت، وإتاحة إمكانية توسيع الحدود الإنتاجية والتجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية؛

وأوصوا **الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية** بأن تنظر في ما يلي:

(ت) إطلاع الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائية الوطنية على توصيات اجتماع الخبراء؛

(ث) إطـــلاع مؤتمـــر الأمم المتحدة المعني بالتمويل لأغراض التنمية، المقرر عقده في المكسيك، على حصيلة اجتماع الخبراء؛

(خ) دعم رابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إقامة الهياكل الأساسية اللازمة للمقارنة بين بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستكمال هذه البيانات؛

*في مجال التمويل*

(ذ) القيام، حسب الاقتضاء، بعمليات مبادلة الديون في إطار ميزانيات المعونة القائمة حالياً كوسيلة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية بتزويدها بتمويل متوسط الأجل وطويل الأجل من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على أن تراعى في ذلك أيضاً مخططات التمويل والضمان بالعملة المحلية. كما ينبغي استخدام عمليات مبادلة الديون من أجل تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية. وقد يكون ذلك مفيداً في تكميل مرفق تخفيف الديون المنشأ من أجل البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وقد يفيد كذلك البلدان غير المستفيدة منه. وينبغي للوكالات الإنمائية، لدى معالجتها مسألة بناء القدرات، أن تكون مستعدة للدخول في شراكات كاملة مع أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص، ولمشاطرة المخاطر والمسؤوليات؛

(ض) العمل على وضع نظم محاسبة وإبلاغ يسيرة الاستخدام من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تزود المدراء والدائنين والمستثمرين بمعلومات مالية موحدة (داخل البلد) ومفيدة؛

(أ أ) نشر معلومات عن الابتكارات المالية ومساعدة المصارف التجارية على تكوين كفاءات أساسية في وضع السياسات الائتمانية وإدارة المخاطر وفي المعلومات الائتمانية ونظم الإدارة، وعلى تحقيق الكفاءة في التسويق والتوزيع؛

(ب ب) وضع/تعزيز البرامج التي تساعد المصارف التجارية في البلدان النامية على تدريب مديري المصارف وموظفيها على تقدير المخاطر الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل، لا سيما في حالة المتعهدات وصاحبات المشاريع؛

(ج ج) تشجيع المصارف على إقامة علاقات تعاقدية مع الجهات المقدِّمة لخدمات تنمية الأعمال التجارية بغية تَحَيُّن الفرص وتَبَيُّنها بشكل أفضل وتقديم خدمات متابعة تتصف بالكفاءة؛

(د د) الاشتراك مع الحكومات والشركاء من القطاع الخاص في إنشاء صناديق رؤوس أموال استثمارية مجازِفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مصارف استثمارية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ هـ) حث المصارف الإنمائية على اتباع نهج قطاعي في معالجة الأمور التالية:

'١' إقامة حوار بشأن السياسات العامة مع الحكومات والمصارف الوطنية المحلية لإيجاد بيئة مؤاتية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

'٢' تقديم المساعدة الطويلة الأجل في شكل قروض وأسهم للمؤسسات المحلية التي يتوقع لها الاستدامة طويلاً؛

'٣' بناء القدرات التكميلية للمؤسسات المالية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة الجهات المقدِّمة لخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

(و و) وضع معايير ونظم مشتركة للربط بين المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغير بغية زيادة التواصل فيما بينها والتعجيل بخطى عملية إدماج الفقراء المنتجين في النظام المالي الرسمي؛

*في مجال التمويل الإلكتروني*

(ز ز) العمل، من خلال الحوار بشأن السياسات العامة والتمويل والتعاون التقني، على إيجاد بيئة تنظيمية ومؤسسية للتمويل الإلكتروني تكون محايدة من حيث التكنولوجيا؛

(ح ح) العمل، من خلال التدريب والتمويل المشترك ومختلف الشراكات بين مقدمي الخدمات المالية المحليين والدوليين، على تشجيع المصارف وغيرها من الجهات المقدمة للخدمات المالية من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية على الأخذ بالتمويل الإلكتروني وما يتصل به من ابتكارات مالية، للتدليل لها على ما يمكنها جنيه من عمليات التمويل الإلكتروني من مكاسب من حيث الكفاءة؛

(ط ط) المشاركة، من خلال التمويل المشترك والمساعدة التقنية، في إنشاء محافل محلية وإقليمية مختلفة الأنواع للتمويل الإلكتروني بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الزبائن؛

(ي ي) مساعدة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية على حيازة ما يتصل بالتمويل الإلكتروني من تكنولوجيات ومهارات كجزء من تحسين قدرتها على المنافسة ومشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

(ك ك) دعم الحكومات وكيانات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في الأخذ بالتوصيات الواردة أعلاه فيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني؛

(ل ل) النهوض بفعالية عملية الربط بين الشبكات الحاسوبية وبعملية إنشاء مراكز لتبادل المعلومات والخبرات المتصلة بأنواع الهياكل الأساسية دعماً للتمويل الإلكتروني، بالتشاور الوثيق مع الجهات الخاصة المشاركة في الأسواق؛

(م م) النظر في اتباع نهج أكثر تنظيماً في نقل المعارف والتدريب وما يتصل بذلك من تعاون بين أجهزة القطاع العام؛

وأوصوا **لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية**، بأن تنظر في ما يلي:

(ن ن) اختيار موضوع للسنتين القادمتين تتبع فيه نهوج متسقة في عمليات التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي خدمات الدعم غير المالي لأعمالها التجارية، مع مراعاة ما تقوم به الأجهزة الأخرى من أعمال، بغية الإسهام في فعالية ما يجريه الأونكتاد من بحوث ومناقشات حكومية دولية وتعاون تقني، وبغية الإسهام، في نهاية المطاف، في فعالية الأونكتاد الحادي عشر؛

وأوصوا **الأونكتاد** بأن ينظر في ما يلي:

(س س) مواصلة ما يجريه من بحوث بشان تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ميادين حيازة ما يستجد من تكنولوجيا، وائتمانات التصدير، والتمويل الإلكتروني، والاقتصاد الإلكتروني، وهي ميادين حاسمة الأهمية من أجل قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة ومشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

*في مجال التمويل*

(ع ع) إتمام ما يقوم به من عمل على وضع إطار يسير الاستخدام للمحاسبة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتيح لها إصدار معلومات مالية وتجارية شفافة وموثوقة وموحدة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة بالسرعة الممكنة؛

(ف ف) العمل، فيما يضطلع به من برامج تعاون تقني في مجال تنظيم المشاريع، على ربط خدمات تنمية الأعمال التجارية بالخدمات المالية، وتنمية المنتجات والخدمات الضرورية داخل برامجه تيسيراً لذلك؛

(ص ص) العمل، مع الوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة، على وضع برامج للمتعهدات وصاحبات المشاريع تيسيراً لإمكانية حصولهن على التمويل، إن سمحت الأموال الخارجة عن الميزانية بذلك؛

*في مجال التمويل الإلكتروني*

(ق ق) مواصلة البحوث المنهجية بشأن مختلف الخدمات المالية المتاحة على الإنترنت وأثرها في التنمية الاقتصادية، لا سيما في ما يتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من فرص لتحسين إمكانية حصولها على التمويل والتمويل الإلكتروني؛

(ر ر) تنظيم محافل منتظمة، بما في ذلك حلقات دراسية ودورات تدريبية إقليمية، من أجل الحكومات والمصـــارف المركزية والجهات المقدمة للخدمات المالية وقطاعات الشركات في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، لتوعيتها بما للتمويل الإلكتروني من مزايا على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي؛

(ش ش) إدراج جوانب التمويل الإلكتروني ذات الصلة الأوثق باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في أنشـــطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وضمان التنسيق والتآزر مع المنظمات الدولية الأخرى الناشطة في هذا الميدان؛

(ت ت) تشـــجيع الحكومـــات والمصارف المركزية والمؤسسات المالية على جمع المعلومات عن التمويل الإلكتروني واستخدامها للتحليل والمداولات فيما بين الحكومات والتعاون التقني.

## الفصل الثاني

# موجـــز الرئيس

١٢- أشـــار نائـــب الأمين العام للأونكتاد إلى أن موضوع حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل يحتل أهمية كبيرة في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالقضايا الملحة. وذكر أنه بينما اتخذت خطوات كبيرة هامة لتيسير الحصول على التمويل في البلدان المتقدمة، فإن ذلك لم يتحقق بعد في البلدان النامية. فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإقناع الدائنين والمستثمرين التقليديين بأن التعامل التجاري مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يكون مربحاً.

١٣- وقال إن عدداً كبيراً من الابتكارات المالية يعتمد على التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن يتيح التمويل الإلكتروني فرصاً جديدة كثيرة في حالة توافر الإطار التنظيمي الملائم وبرامج بناء القدرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومضى يقول إنه واثق من أن الخبراء سيبحثون بدقة مسألتي التمويل والتمويل الإلكـــتروني ومن أن نتائج الاجتماع ستكون وثيقة الصلة بالمؤتمر الدولي المقبل بشأن التمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في مونتيري، في المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

## ألف- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

*النهوج الابتكارية في الأعمال المصرفية التجارية*

١٤- بـــدأ الخـــبراء بحثهم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باجتماع فريق معني بالنهوج الابتكارية والبرامج الناجحة في الأعمال المصرفية التجارية. وأكد عضو الفريق الرئيسي أن النمو الاقتصادي المستدام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل إنشاء المشاريع والابتكار التقني. وذكر أن النشاط في إنشاء المشاريع يتوقف على توافر ثقافة المـــبادرة في الدولة وعلى سهولة بدء المشاريع التجارية وتمويلها. وتظهر التجربة أن هناك علاقة بين بطء النشاط الاقتصـــادي وعدم نمو المشاريع الجديدة. وأكد أعضاء الفريق من المؤسسات الدولية والوطنية أهمية وجود عملية فعالة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشددوا على أن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يكون عالي الربحية إذا ما توافرت للمصارف المعرفة باحتياجات السوق والعملاء. وأشاروا إلى أنه يتعين على المصـــارف تقسيم السوق وعرض مجموعة من المنتجات الملائمة للعميل. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون المصارف على صلة وثيقة بعملائها وأن تتوافر لديها شبكة مكتملة من الفروع، على غرار مصارف التوفير الألمانية ومصرف Swedbank.

١٥- وأظهرت الدراسات أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى معرفة المصرفيين المحليين وتقدر أهمية الخدمة الشخصية. ولذا فإن التحدي الذي يواجه المصارف المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأجل يتمثل في المزج بين النهجين، أي استخدام تكنولوجيا المعلومات لتخفيض تكاليف الخدمات وتطوير الخدمات الشخصية في الوقت ذاته. ويرى الخبراء أن العنصر الأساسي في الحفاظ على هذا التوازن هو تقسيم العملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بتخصيص الخدمة "المباشرة" لأكثر العملاء ربحية مع تشجيع العملاء ذوي الربحية الحدية على استخدام وسائل الخدمة الآلية.

١٦- ولتقسيم السوق وعرض المجموعة المناسبة من المنتجات باستخدام النهج المناسب (الخدمة المباشرة أو تكنولوجيا المعلومات)، يجب أن تركز المصارف الوطنية على مهارات أساسية معينة. ويجري تطوير هذه المهارات بالطرق التالية:

- تبني سياسات ائتمانية متطورة: باستخدام تقنيات للتقييم الائتماني مثل دراسة الطلبات الائتمانية وفقاً لدرجات وتحديد الأسعار وفقاً للمخاطر؛
- تعزيز نظم الإدارة والمعلومات
- تطوير عمليات آلية عالية الكفاءة، بالإضافة إلى كفاءة التسويق والتوزيع؛
- إقامة علاقات وثيقة مع العملاء.

١٧- وساعد هذا النهج المصارف التجارية في البلدان المتقدمة على الشروع في خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى تحقيق ربح في الوقت ذاته. غير أن الوصول بفعالية إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يقتضي تدريب إدارة المصارف وموظفيها إذ إن توفير الخدمة الجيدة وتقدير المخاطر لا يتسنى إلا للموظفين المتمرسين.

١٨- وأعطيت أمثلة على الابتكارات المالية في البلدان النامية، وبخاصة ابتكارات مصرف تنمية الصناعات الصغيرة بالهند. وقد نظم هذا المصرف، بالتعاون مع اتحاد المصارف الهندية والمعهد الوطني لإدارة المصارف، عدداً من برامج التوعية لمديري المصارف في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما وضع هذا المصرف البرامج الخاصة لتمويل تطوير التكنولوجيا وتسويقها. ومع ذلك ظلت هناك فجوة كبيرة بين رأس المال العامل المتوافر والقروض الطويلة الأجل. وفي مواجهة ذلك، شرعت جميع المصارف التجارية الهندية تقريباً في تقديم قروض مركبة (قروض لأجل ورأس مال عامل) في إطار واحد. وقام مصرف تنمية الصناعات الصغيرة بالهند أيضاً بتنفيذ مخطط وطني لرؤوس الأموال السهمية للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها مليون روبية برسم خدمة قدره ١ في

المائة. وبالمثل، أدار المصرف أيضاً مشروع ماهيلا اوديام نيدهي لمساعدة منظّمات المشاريع. وأنشأت المؤسسات المالية العامة والخاصة عدداً كبيراً من صناديق رؤوس أموال المجازفة. وإلى جانب إنشاء ١٠ صناديق إقليمية لرؤوس أمـــوال المجازفة، وصندوق وطني وآخر خارجي لصناعات تكنولوجيا المعلومات، يقوم مصرف تنمية الصناعات الصـــغيرة بالهند حالياً بإنشاء صندوق خاص لرؤوس أموال المجازفة مخصص للتكنولوجيا الحيوية.ولمواجهة مشكلة التأخير في سداد الكمبيالات، تقوم المصارف التجارية بخصمها في إطار مخطط تسويق الكمبيالات بتسهيل لإعادة الخصم من مصرف تنمية الصناعات الصغيرة بالهند.

١٩- ورأت المصـــارف المحلية الناجحة أن هناك ضرورة للجمع بين خدمات تنمية الأعمال التجارية وخدماتها المالـــية. وتقوم هذه المصارف، تبعاً لحجمها وقدراتها، إما بتوفير خدمات تنمية الأعمال التجارية هذه داخلياً أو بالدخول في شراكة مع موردي خدمات تنمية الأعمال التجارية لخدمة عملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن في كثير من الأحيان التعاقد مع الخارج للحصول على خدمة تقييم الائتمانات ورصدها، بالإضافة إلى توفـــير خدمات المشاريع التجارية مثل الخطط التجارية والمحاسبة والتسويق وغيرها. وتزيد خدمات المشاريع التجارية من الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو تزيد من جاذبيتها للمستثمرين، لكن الخبراء أشاروا إلى ضرورة تحمل شخص ما لثمن هذه الخدمات.

٢٠- وتعـــيد المؤسسات المالية الدولية والإقليمية النظر أيضاً في نهجها لتشجيع فروعها وشركائها على خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي البلدان النامية، تتنافس المؤسسات المالية فيما بينها على العملاء التقليديين من الشركات. ولذا يسلم عدد كبير من المؤسسات المالية بضرورة النزول إلى مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لكن المطلوب هو تحديد كيفية القيام بذلك بشكل مجز. وتركز المؤسسات المالية الدولية على توفير البنية الأساســـية المالية لمجموعة مختارة من المؤسسات المالية الوطنية وعلى تشجيعها على الاستفادة من التكنولوجيات المالية والتكنولوجيات المتصلة بالمعلومات والاتصالات لتخفيض تكاليف المعاملات وتحسين إدارة مخاطر الحوافظ المالية.

٢١- وســـلم عـــدد مـــن الخبراء بأنه لا يوجد حافز كبير لدى المصارف التجارية لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن هذه المصارف تفضل الاحتفاظ بأموالها في أذونات الخزانة. وإلى أن يكف القطاع العام عن مـــزاحمة القطـــاع الخـــاص، سيكون من الصعب للغاية بدء نشاط واسع النطاق بين المصارف التجارية لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشير كذلك إلى أن متطلبات الحيطة المالية الدولية ستدفع المصارف المحلية إلى التشـــدد في تطبيق نظم تحديد المراكز الائتمانية للعملاء، ومن ثم زيادة تكاليفها والتقليل بالتالي من قدرتها على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويهدد اتفاق بازل الجديد المقترح بشأن حجم رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المصارف بالثني عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٢- وتعرض مصارف التنمية الإقليمية الدولية مثل مصرف التنمية الآسيوي، حدوداً ائتمانية يصل أقصاها إلى ١٥ عاماً على المؤسسات المالية المحلية التي تستطيع عندئذ أن توفر التمويل الطويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدلاً من الاكتفاء بالتمويل القصير الأجل. بيد أن هذه القروض تقدم بالنقد الأجنبي، مما يرغم المصارف الوطنية على أن تقتصر في إقراضها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحقق عائداً بالنقد الأجنبي. واتفق الخبراء على أن من الأفضل أن توفر المؤسسات المالية الدولية القروض بالعملات المحلية بحيث تتحمل هذه المؤسسات المالية الدولية وليس المؤسسة المالية المتلقية مخاطر تخفيض قيمة العملة. وبما أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تحقق عائداً بالنقد الأجنبي فإنها ستتعرض بخلاف ذلك لمخاطر العملات. ومن الصعوبات التي تكتنف خدمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نقص المعلومات المالية الشفافة التي يعتمد عليها والحاجة إلى تطوير نظام محاسبي سهل الاستخدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يسمح بتوفير المعلومات للدائنين والمستثمرين ومديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

*رأس المال السهمي ورأس المال المخاطر*

٢٣- درست الجلسة الثانية رأس المال السهمي ورأس المال المخاطر المتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والعناصر المكملة للتمويل، مثل تأمين الائتمان، التي يمكن أن تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحسين فرص وصولها إلى التمويل، وبخاصة التمويل الطويل الأجل. وشملت القضايا التي ناقشها الخبراء في هذه الجلسة ما يلي: '١' عناصر نجاح رؤوس الأموال المخاطرة في الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٢' مزايا وعيوب رأس المال المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والاتجاهات الأخيرة في هذا المجال؛ '٣' إسهام مخططات تأمين وضمان ائتمانات التصدير في زيادة الإقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- قدم خبيران تقريراً عن صناديق مساعدة المشاريع الصغيرة العاملة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتقريراً عن مصرف التنمية الصيني.

٢٥- وتتمثل المهمة الرئيسية لصناديق مساعدة المشاريع الصغيرة في توفير تمويل رأس المال السهمي الخاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق التي لا تحصل على خدمة كافية، وتحقيق عائدات تجارية. وتم التشديد على أنه بدون تحقيق عائدات تجارية، لن يستطيع قطاع رأس المال المخاطر أن يجذب رؤوس الأموال الخاصة ولن يكون مستداماً في الأجل الطويل. ويتمثل الهدف النهائي لصناديق مساعدة المشاريع الصغيرة في تشجيع إنشاء الأسواق المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي ما زالت متخلفة في البلدان النامية. وتدير صناديق مساعدة المشاريع الصغيرة ١٤ صندوقاً للاستثمارات المتعددة الأطراف ومستثمري القطاع الخاص. ويصل متوسط الاستثمار في الشركة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٦- وفي الصين، نفذت الحكومة عدداً من التدابير لتشجيع رؤوس الأموال المخاطرة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ عام ١٩٩٩. وتدخل هذه التدابير في إطار الاهتمام الجديد بمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة البداية ومرحلة النمو. وتشمل التدابير تشجيع الابتكار التكنولوجي؛ وزيادة الدعم المالي والضريبي؛ وإنشاء نظام لضمانات الائتمان؛ وتحسين منظمات الخدمة الاجتماعية (مثل صناديق المعاشات التقاعدية). وخلال العامين الأخيرين، شهدت رؤوس الأموال المخاطرة في الصين زيادة كبيرة من حيث عدد الشركات المعنية وحجم الأموال في الوقت ذاته. بيد أن قطاع رأس المال المخاطر ظل محدوداً بقدر كبير في الصين، بما أن معظم تمويل رأس المال المخاطر ما زال يأتي من الحكومة. ويقوم مصرف التنمية الصيني بتوفير التمويل التكميلي (القروض الطويلة الأجل) والمشورة المالية لمساعدة شركات رأس المال المخاطر في جذب المزيد من الأموال.

٢٧- وأولي اهتمام خاص للعناصر الرئيسية لنجاح رأس المال المخاطر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- مديرو الصناديق المتمرسون؛
- تدفق الصفقات الهامة والعالية الجودة؛
- مديرو الأعمال التجارية المتخصصون في المشاريع؛
- حجم الصفقات الملائم لكي يسترد حاملوا الأسهم استثماراتهم المالية في الأسهم بالكامل؛
- توافر شكل من التدريب الإضافي وفتح الأسواق والتكنولوجيا وغير ذلك بالإضافة إلى رأس المال السهمي؛
- التعاون مع موردي المساعدات التقنية.

٢٨- وفيما يلي مزايا رؤوس الأموال المخاطرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: يمكنها توفير عائدات بالغة الربحية في حالة ادارتها بشكل سليم؛ وتتيح نمو رأس مال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يمكنها عادة الوصول إلى أسواق الأوراق المالية والتي كثيراً ما تكون شركات مفرطة الاستدانة؛ وتوفر المساعدات الإدارية والتقنية لمنظمي المشاريع الموهوبين. غير أن رؤوس الأموال المخاطرة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشوبها عيوب أيضاً. فهي لا تلائم جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة أصغر هذه المشاريع حجماً. ولا تكون رؤوس الأموال المخاطرة وسيلة فعالة من ناحية التكاليف ما لم يكن في استطاعة الشركة توليد تدفقات نقدية لدفع ثمن المساعدات التقنية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب رأس المال المخاطر مشاركة كبيرة من مديري الصناديق في توجيه ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٩- ولاحظ الخبراء أنه في البلدان النامية، تواجه رؤوس الأموال السهمية وبخاصة رؤوس الأموال المخاطرة صعوبات أكبر في خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بل في تحديد المشاريع القابلة للتمويل. فمعدلات العائد اللازمة للاستثمارات في البلدان النامية بالغة الارتفاع، ومن ثم تنزع الصلاحية عن معظم الاستثمارات المحتملة.

٣٠- ولوحظ كذلك أنه بالنظر إلى افتقار البلدان النامية إلى أسواق الأموال السائلة، فإن استراتيجيات الخروج تمثل مسألة صعبة لرأس المال المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حالة صناديق مساعدة المشاريع الصغيرة، يبحث الصندوق بنشاط عن فرص الخروج المرتقبة مثل الشراء الاستراتيجي من قِبل شركة منافسة حتى قبل القيام بالاستثمار الأولي.

٣١- وركز الخبراء على الآليات التي يمكن استخدامها لسد الفجوة بين نقص الكفاءة التجارية لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية ومتطلبات المصارف التجارية أو رؤوس الأموال السهمية الخاصة. وأكدوا أهمية وجود فريق إداري متمتع بالكفاءة والحماس لنجاح أي مشروع صغير أو متوسط الحجم. واتفقوا على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى دعم في المرحلتين السابقة واللاحقة للتمويل. وفي هذه الحالات، تستطيع الوكالات المانحة وموردو خدمات تنمية الأعمال التجارية القيام بدور رئيسي عن طريق البرامج المخصصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تحسين جدارتها الائتمانية. واتفقوا على ضرورة وجود أموال استثمارية عامة - خاصة تكرس لمساندة وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير البنية الأساسية للمعلومات وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

٣٢- وأظهرت الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الخاص في الأسهم وجود حاجة إلى جلب صناديق المعاشات التقاعدية الخاصة وشركات التأمين والمستثمرين الباحثين عن العائدات المرتفعة لتوفير رؤوس الأموال السهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. واعترفت الحكومات بالطابع الفعال لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يعني زيادة الأموال الحكومية الموجهة إلى الاستثمار في رؤوس الأموال السهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، يقيم القطاعان العام والخاص الشراكات لتعزيز استثمار الأموال الخاصة.

*العناصر المكملة للتمويل: التأمين*

٣٣- يجب أن تتاح أيضاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التصدير إمكانية التأمين على ائتمانات التصدير لتغطية المخاطر التجارية والسياسية على حد سواء.

٣٤- وتقدم شركة COTUNACE التونسية التأمين على الصادرات والضمانات المصرفية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الخدمات التي طورتها لخدمة عملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خدمات

المشـــورة التجارية والمتابعة وتيسير الحصول على التمويل المصرفي عن طريق اتفاقيات الضمان الموقعة بين الشركة والمصارف.

٣٥- وطرحـــت الشـــركة منتجاً جديداً في عام ٢٠٠٠ هو ضمان ائتمانات التصدير. وبهذه الوسيلة، تضمن الشركة أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة المصارف. ويتمثل دور هذا الضمان في الاستعاضة عن الضمان الإضافي التقليدي الذي تشترطه المصارف بضمان لائتمانات التصدير. ويهدف هذا الضمان بصورة رئيسية إلى تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على ائتمانات التصدير بضمانات بحد أقصى يصل إلى ٨٠ في المائـــة من طلبات التصدير وتيسير قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتصدير بدلاً من التعاقد من الباطن.

٣٦- وتمكنت الشركة من التغلب على إحجام المصارف عن قبول الضمانات بدلاً من الضمان الإضافي بثلاثة طـــرق. فأولاً، أُتيح للمصارف التقدم بعملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (جهود الإقناع). وثانياً، جعلت الشركة النظام موثوقاً به بالدفع السريع عند ظهور مشكلة تخلف عن الدفع. وثالثاً، تخضع المصارف لضغط متزايد من الشركة والحكومة لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفضلاً عن ذلك، تعلم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجود هذا النظام وبإمكانية تمويل الضمانات من الشركة. ومن ثم فقد اقترن الإقناع بنظام ضمان موثوق به.

٣٧- وناقش الخبراء استخدام مخططات الضمان لزيادة إقراض المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن تؤدي هذه المخططات إلى تقليل المخاطر التي تتوقعها المصارف عند إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن تحدث تأثيراً إيجابياً على أنظمة الحيطة المالية المفروضة على المصارف. ففي حالة التخلف عن الدفع، على سبيل المثال، يسمح التعويض السريع من مخطط الضمان للمصارف باستعادة السيولة دون حاجة إلى انتظار نتائج الإجراءات القانونية.

٣٨- بـــيد أن عـــدداً كبيراً من صناديق الضمان قد أخفقت في الماضي بسبب مشاكل الخطر المعنوي، وعدم ملاءمة الإجراءات التي تنطوي على تكاليف إدارية مرتفعة، ونقص الخبرة لدى الموظفين المكلفين بحوافظ قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتأخير في دفع المطالبات للمصارف. وفي أفريقيا، كانت مخططات الضمان تشمل جانباً سياسياً تُرغم بموجبه المصارف في كثير من الأحيان على تمويل المشاريع والقطاعات المحفوفة بالمخاطر.

٣٩- ولتجنب تكرار الفشل، ينبغي صياغة مخططات الضمان وفقاً لمبادئ قوية مثل:

- الـــدور الإضـــافي: هناك دور هام ينبغي أن يقوم به استخدام الضمان في عملية اتخاذ القرارات بالمصارف لمنح الائتمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي سبق رفضها؛

- السلامة المالية: القدرة على تغطية التكاليف الجارية بالإضافة إلى أي خسائر؛
- المصداقية: يجب الحصول بسهولة على الضمان في حالة حدوث تخلف عن الدفع، ويجب إدارة الأموال بمهارة؛
- الثقة: ينبغي أن يوحي مخطط الضمان بالثقة في جميع المؤسسات المالية وأن يعزز العلاقات الطويلة الأجل بين المصارف والمقترضين.

٤٠- وأشير إلى أن بإمكان مخططات تأمين وضمانات ائتمانات التصدير زيادة ميل المصارف إلى خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، ولكن على أن يقترن ذلك بالابتكار المالي والتدريب على مستوى المصرف والكفيل وبالخدمات التجارية على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأكد الخبراء أيضاً أنه ينبغي صياغة مخططات ضمان القروض بحيث تكفل الوصول إلى المستفيدين المستهدفين، والتقاسم المتوازن للمخاطر وتلافي مشاكل الخطر المعنوي.

*الجمع بين الخدمات التجارية والتمويل*

٤١- نظر الخبراء بعد ذلك في الحاجة إلى الجمع بين الخدمات غير المالية (أو خدمات تنمية الأعمال التجارية) وبين التمويل الفعلي لضمان تحقيق نتائج طويلة الأجل ومستدامة في مجال تدعيم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٢- ولاحظوا أن الحائل الرئيسي دون حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل ليس في جميع الحالات نقص التمويل، وإنما نقص العروض التجارية السليمة والجيدة الإعداد التي يمكن أن تعتبرها المصارف والمستثمرون جديرة بالائتمان.

٤٣- وأشار خبير إلى أن المهارات الحاسمة الأهمية لإدارة المشروع بنجاح تقوم على ثلاثة أسس هي: (١) الدراية الفنية بالمنتج أو الخدمة؛ (٢) القدرة على التسويق والبيع؛ (٣) مهارات التمويل والمحاسبة. ويمكن أن تؤدي خدمات تنمية الأعمال التجارية الرامية إلى دعم قدرات منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه المجالات إلى تحسين جاذبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وزيادة مهارة إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي إلى تحسين معدل بقاء هذه المشاريع، ومن ثم تقليل خسائر القروض بالنسبة للمصارف. كما أن الخطط التجارية الجيدة الإعداد، والمعلومات المالية العالية الجودة، والدراية بالأدوات المالية المتاحة، وطلبات القروض السليمة الإعداد، جميعها عوامل تؤدي إلى تقليل التكاليف التي تتحملها المصارف لخدمة عملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٤- وأشار الخبراء إلى الحاجة إلى دراسات التقييم التجاري التي يجريها الغير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل لجوئها إلى المصرف لتطلب التمويل. ويشمل ذلك تقييماً سرياً للفكرة والخيارات التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الفكرة التجارية الأساسية، وإمكانات السوق، والقدرة الإدارية، والاحتياجات المالية، والأمان والسداد. وبذلك تتكون لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فكرة واقعية عن الخيارات المتاحة لها أما فيما يتعلق بالمصارف فسيكون عملاؤها المحتملون قد خضعوا لفرز تمهيدي.

٤٥- ونظر الخبراء في عدد من خدمات دعم الأعمال التجارية المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاحظوا أن المخططات التي تشمل الموجهين التجاريين كانت بالغة الفائدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والموجه هو شخص يتمتع بالخبرة في مجال الأعمال التجارية للمشروع الصغير أو المتوسط الحجم المعني، وهو شخص جدير بالثقة ومتمرس وقادر على إسداء أحدث مشورة.

٤٦- ولكي يكون مورّد خدمات تنمية الأعمال التجارية مفيداً، يجب أن تكون الخدمات التي يوفرها عالية الجودة. ويصدق ذلك بصورة خاصة في الحالات التي يجري فيها تعزيز الشراكات بين المصارف وخدمات تنمية الأعمال التجارية. وإذا ما أرادت المصارف إسناد بعض عملياتها إلى موردي خدمات تنمية الأعمال التجارية، فإنها تحتاج إلى ثقة كبيرة في الشريك. ويمكن أن تؤدي هذه الشراكات إلى تحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان بشكل ملموس بتقليل تكاليف الإقراض التي تتحملها المصارف وذلك عن طريق إسناد أنشطة مثل تقييم الائتمانات ورصد القروض إلى موردي خدمات تنمية الأعمال التجارية.

٤٧- وينبغي ألا يقتصر تركيز خدمات تنمية الأعمال التجارية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحدها. فالمصارف التجارية أيضاً تحتاج إلى تنمية مهاراتها في العمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاحظ الخبراء أنه في عدد كبير من الحالات تفتقر المصارف التجارية إلى روح المبادرة وتميل إلى تفضيل الخيار السهل المحدود المخاطر على العمل مع عملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر إثارة للتحديات. ولهذا يجب أن يسعى موردو خدمات تنمية الأعمال التجارية إلى تنمية المهارات التنظيمية لرجال المصارف (روح المبادرة الداخلية) وتحسين استجابتهم للعملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٨- ونظر الخبراء في الحاجة إلى إعانة توفير خدمات تنمية الأعمال التجارية. ولوحظ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كثيراً ما تحجم عن استخدام هذه الخدمات نظراً لأن مزاياها لا تظهر مباشرة في جميع الحالات. وأشير إلى أن الاتصال الأول بين المشروع الصغير أو المتوسط الحجم ومورد الخدمات ينبغي أن يكون بالمجان أو بتكلفة منخفضة. غير أنه في المراحل اللاحقة ينبغي أن تشعر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن الخدمات التي تحصل عليها جديرة بإنفاق الوقت والمال (محكومة بالطلب) وأن تكون بالتالي على استعداد لدفع ثمن هذه الخدمات.

٤٩- وأشار الخبراء أيضاً إلى الحاجة إلى تعزيز إطار مؤسسي لخدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

*الحكومات والمنظمات الدولية*

٥٠- اجتمع فريق برئاسة وزير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة في السنغال بشأن دور الحكومات والمنظمات الدولية في تعزيز فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان والصعوبات الخاصة التي تواجهها منظِّمات المشاريع في الحصول على الائتمان. وأشار الوزير في بيانه الافتتاحي إلى البيئة المالية التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنغال وأكد الحاجة إلى الدعم الفعال لفرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان وأهمية تقديم المساعدة التقنية إليها. ويستخدم صندوق الترويج الاقتصادي في السنغال أدوات مثل إعادة التمويل والضمانات والحدود الائتمانية لتحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان، واتُخذ عدد من التدابير في السنوات الأخيرة لتحسين كفاءة الصندوق. وتشمل هذه التدابير استراتيجية للاتصال لتعزيز الشراكات مع المصارف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع الاهتمام باستخدام خبراء التمويل والأعمال المصرفية، وإنشاء نظم لضمان الدقة الإدارية، وتحسين الدعاية للصندوق ومنتجاته، وبخاصة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥١- وناقش الخبراء أيضاً تجارب الحكومة الأوغندية في مجال البرامج الرامية إلى تحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان. وكان نجاح هذه البرامج يتوقف على مدى اتخاذ القرارات النهائية المتصلة بالائتمان على أساس تجاري. فقد أدت البرامج التي وفرت فيها الحكومة الأموال للمصارف لإعادة استخدامها في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى سوء إدارة الأموال ولم تكن تصل عادة إلى الجماعات المستهدفة. وكان الأداء أفضل في المخططات التي وجهت فيه الحكومات الأموال (وبخاصة الموارد الطويلة الأجل) عن طريق المصرف المركزي، مع تحمل المصارف التجارية للمخاطر بالكامل. ومشكلة هذا النهج أن الائتمانات تكون عادة باهظة التكلفة عند وصولها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنه لا يحل المشكلة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بنقص الضمان الإضافي، وأنه يعتمد على البنية الأساسية المتوافرة ولا يشجع الابتكارات. وكان أداء مخططات ضمان الائتمانات في أوغندا جيداً نسبياً. فقد حققت تقاسم الأعباء وأرغمت المصارف التجارية على دراسة عملاء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ما كان باستطاعتهم الحصول على الائتمانات بدونها. وكان تمويل الأسهم محدوداً حتى الآن لكنه يمثل مبادرة مبشرة بالنجاح إلى حد بعيد.

٥٢- وأكد الخبراء دور الحكومة في تعزيز النظام المالي باعتماد أُطر تنظيمية وقانونية تسمح بإنشاء البنية الأساسية للقطاع المالي مثل المكاتب الائتمانية وغيرها من حلول تبادل المعلومات، وتشجع المصارف على تطبيق ممارسات الإدارة المؤسسية السليمة وإجراءات الإدارة الشفافة، وتهيئ الظروف اللازمة لتعزيز الأسواق المالية المحلية.

٥٣- وأشـــار الخبراء إلى عدد من الطرق لتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل هذه الطرق مطالبة المصارف بكشف مكونات حوافظ القروض، وبخاصة النسبة المئوية للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع المصارف على تعيين خبراء خارجيين على دراية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالس إدارتها.

٥٤- وناقش الخبراء استخدام مبادلة الديون بالنسبة للمنظمات الدولية كوسيلة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية بـــتزويدها بالـــتمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وباستخدامها أيضاً في توفير خدمات تنمية الأعمال التجارية. وأشار الخبراء أن هذه الوسيلة يمكن أن تكمل بشكل مفيد مرفق تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٥- وناقشت الخبراء الحاجة إلى تطوير معايير ونظم مشتركة للربط بين المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغير لزيادة نشر الخدمات وتعجيل إدخال الفقراء المنتجين في القطاع المالي الرسمي.

٥٦- وأشـــار الخبراء كذلك إلى الحاجة إلى توافر البيانات الموثوق بها عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لإجراء تحليل موثوق به للسياسات.

*إمكانية حصول منظِّمات المشاريع على الائتمانات*

٥٧- نظر الخبراء في المشاكل التي تواجهها منظِّمات المشاريع في الحصول على الائتمانات. ورغم الدور النشط الذي تضطلع به المرأة كمنظِّمة للمشاريع وجودة سجل أدائها في مجال سداد القروض، فإن نصيبها من القروض ما زال هامشـــياً. ولاحـــظ الخبراء أن منظِّمات المشاريع يواجهن عقبات في الحصول على الائتمانات لا يواجهها الرجال. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما توجه إلى منظِّمات المشاريع أسئلة تتعلق بحالة الزوجية وبخططها الأسرية وهي أسئلة لا توجَّه إلى نظرائهن الذكور.

٥٨- وبحـــث الخبراء البرامج التي أحرزت نجاحاً في تحسين فرص حصول المرأة على الائتمانات. وتشمل هذه البرامج المؤسسة المصرفية العالمية النسائية التي تمارس عملها بواسطة ٤٣ فرعاً في ٣٥ بلداً. وقامت هذه المؤسسة بتحســـين فرص النساء في الحصول على الائتمانات عن طريق إقامة الشراكات مع مصارف التوفير المحلية وأنماط الإقراض الجماعي للاستعاضة عن الضمان الإضافي، وعن طريق مخططات الضمان للمهاجرات وبالعمل مع رجال المصارف لتوعيتهم بالتمييز الذي تعاني منه المرأة في مجال الحصول على الائتمان.

٥٩- ورأى الخـــبراء أيضاً أن من الضروري زيادة عدد النساء بين المستشارين والموظفين العاملين في المصارف لزيادة وعي المصارف بمنظِّمات المشاريع وزيادة قدرتها على العمل معهن.

٦٠- وناقش الخبراء المشاكل الخاصة التي تعاني منها منظِّمات المشاريع في البلدان النامية في مجال الحصول على الائتمان الرسمي. فعلى سبيل المثال، لا تحصل النساء في هندوراس عادة على القروض إلا من المصادر غير الرسمية بأسعار فائدة بالغة الارتفاع. وينظر كونغرس هندوراس في إنشاء مصرف شعبي للمرأة لتحسين فرص حصول منظِّمات المشاريع على الائتمان المتوسط والطويل الأجل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

## باء - التمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٦١- افتتح مدير شعبة الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية الجزء الثاني من اجتماع الخبراء. وشرح بإيجاز أهمية التمويل الإلكتروني بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وأكد أن كفاءة التجارة الإلكترونية المنتظرة في البلدان النامية لن تتحقق بدون الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الموارد البشرية، بالإضافة إلى التخفيف بشكل كاف من عبء الديون الخارجية. وأشار أيضاً إلى أن الورقات التي أُعدت للجزء الخاص بالتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اجتماع الخبراء مدرجة على موقع برنامج التجارة الإلكترونية للأونكتاد على شبكة ويب على العنوان التالي: www.unctad.org/ecommerce.

٦٢- وركزت المناقشة المتعلقة بالتمويل الإلكتروني بصورة رئيسية على ما يلي: حالة التمويل الإلكتروني على المستوى العالمي وفي المناطق النامية؛ وإمكانيات وضع أسس للتمويل الإلكتروني العالمي والإقليمي؛ والتجارب الوطنية؛ وتوقعات تحسين فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل الإلكتروني في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

*حالة التمويل الإلكتروني*

٦٣- أكد الخبيران الرئيسيان ومستشارو الأونكتاد المعنيون بالتمويل الإلكتروني أن الخدمات المالية هي من القطاعات التي شهدت أكبر قدر من التحول بظهور شبكة إنترنت. وناقشوا التقدم المحرز في مجال المدفوعات المباشرة، والأعمال المصرفية عبر شبكة إنترنت، والنقود الإلكترونية، وتمويل التجارة الإلكترونية، ونظم المعلومات الائتمانية الإلكترونية، وغير ذلك. واتفقوا على أن النظام المصرفي لن يستطيع بمفرده أن يوفر الحلول الشاملة للتمويل الإلكتروني. وتنشأ الحلول نتيجة للضغوط التنافسية من شركات التكنولوجيا الصرفة أو من مشاريع الإنترنت الجديدة ونتيجة للاستراتيجيات الهجومية الرامية إلى تنمية التمويل الإلكتروني عبر شبكة إنترنت والتي ينتهجها موردو الخدمات التقليدية. وأشاروا إلى أن استخدام التجارة الإلكترونية في القطاع المالي هو عملية معقدة تنطوي على عدد كبير من التكاليف المستترة، بما في ذلك الحاجة إلى مستويات جديدة من الوساطة المالية.

٦٤- وحتى في الوقت الحاضر، ما زالت نسبة ٨٠ في المائة من جميع المدفوعات الصغيرة تتم نقداً في البلدان المتقدمة. ويعتمد البيع بالتجزئة عبر شبكة إنترنت أو التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك اعتماداً رئيسياً على بطاقة الائتمان كأداة للدفع الإلكتروني. وذكر الخبراء أن بطاقات الائتمان ملائمة لأنها تسمح بالدفع القائم على استبدال العملات على المستوى الدولي، كما أن بطاقات الائتمان الرئيسية تحظى بالاعتراف والثقة بصورة عامة، وقد اكتسب رجال المصارف خبرة في مجال المدفوعات التي يجريها حائز البطاقة الائتمانية من بعد بالطلب البريدي/الهاتفي قبل ظهور التجارة الإلكترونية المعتمدة على شبكة إنترنت. ولا يوجد بعد أسلوب سائد للمدفوعات المباشرة في التجارة الإلكترونية بين المؤسسات. وأشاروا إلى أهمية تطوير أساليب مباشرة لنظم الدفع الآلية لغرف المقاصة فيما يتعلق بالتحويل المباشر للمبالغ الضخمة. ولتحقيق ذلك، ينبغي إجراء التغييرات القانونية الملائمة لممارسة التجارة الإلكترونية ويجب أن يكون هناك نظام لمرافق المفاتيح العمومية.

٦٥- وما زالت البلدان النامية محرومة من المشاركة في هذه العملية بسبب تخلف نظمها المصرفية وضعف انتشار البطاقات الائتمانية. غير أن هناك إمكانيات ضخمة لتحقيق تقدم كبير، بما أن التكنولوجيا المعتمدة على شبكة إنترنت ما زالت أرخص تكلفة من التكنولوجيا التقليدية. ورغم أن التمويل الإلكتروني ما زال في بدايته، وبخاصة في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإنه يمكن أن يسود التمويل العالمي في السنوات القادمة، مما سيترتب عليه انعكاسات بعيدة المدى على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات المالية في البلدان النامية.

*حلول التمويل الإلكتروني على المستويين العالمي والإقليمي*

٦٦- أشار ممثلا شركتي Coface وGerling Namur، وهما من كبرى شركات التأمين على الائتمانات، إلى أن إدارة الغير للمخاطر الائتمانية عبر الشبكة، وبخاصة عن طريق تأمين الائتمان، أصبح من المكونات الهامة للتمويل الإلكتروني. وحتى في مجال التمويل التقليدي، يؤدي نقص المعلومات الائتمانية إلى تصور للمخاطرة المترتبة على التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية يفوق المخاطرة الفعلية. ويجد التجار في البلدان المتقدمة صعوبة في منح الائتمانات التجارية للتجار من البلدان النامية في حالة عدم توافر معلومات ائتمانية عن هؤلاء التجار. وتتمتع شبكة إنترنت بإمكانية ضخمة من زاوية تحسين الحالة بجعل المعلومات الائتمانية، ومن ثم تقدير درجة الملاءة، متاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. ونتيجة لتحسين الشفافية، يمكن إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في قوائم المعلومات الائتمانية عبر الشبكة وقواعد البيانات المتصلة بتحديد درجات الملاءة وتحسين فرص حصولها على تمويل التجارة. وتعد مبادرة Coface@rating system أكبر مبادرات القطاع الخاص لرصد ملايين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر الشبكة، بما في ذلك مشاريع الاقتصادات الناشئة، وتزويدها بحدود ائتمانية.

٦٧- ويرى ممثل مصرف سيتي بنك أن التمويل الإلكتروني لن يجلب أي تمويل جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا ما ظلت مخاطرها الائتمانية دون تغيير. فعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تواجه عدداً من التحديات، بما في ذلك الحواجز التجارية المرتفعة، والافتقار إلى الدراية التكنولوجية، وعدم كفاية فرص الحصول على التمويل والمعلومات. ورغم أن تحديد درجة الملاءة مجال هام، فإن هناك قضايا أخرى مثل جودة الإدارة، مهمة أيضاً عند منح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني جزءاً من مستقبل عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما أن أكبر شركائها التجاريين في البلدان المتقدمة ينتهجون هذه الممارسات ويستبعدون الشركاء الذين لا يلتزمون بالمعايير التكنولوجية الدقيقة.

٦٨- ومن المفارقة أن التمويل الصغير، بما في ذلك تقديم القروض إلى الأفراد أو المشاريع البالغة الصغر، أفضل تنظيماً على المستويين الإقليمي والعالمي من التمويل التقليدي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، رغم أن هذه القروض كثيراً ما تقدَّم بدون ضمان إضافي. واستطلع ممثل مؤسسة Virtual Micro-finance Market and Pride Africa النهوج الجديدة اللازمة لهذا القطاع الاقتصادي ومنح التمويل، وبخاصة الاستخدام الفعال للمحطات المعتمدة على شبكة الإنترنت. وتوجد سوق التمويل الصغير الافتراضية على موقع أنشئ في الأونكتاد على شبكة ويب. ويوفر تطبيق التمويل الإلكتروني هذا عدة أنواع من المعلومات عن مؤسسات التمويل الصغير، بما في ذلك المعلومات المتصلة بمدى إمكانية الاعتماد عليها، ومن ثم يسمح للمؤسسات المالية المعروفة دولياً بتمويل مؤسسات التمويل الصغير بوتيرة أعلى وبشكل أسرع مما كان عليه الحال في الماضي.

٦٩- وكما أوضحت ممارسة التمويل الصغير، لا يحقق نهج التمويل الإنمائي التقليدي النتائج المنشودة. ففي أفريقيا، يجري نصف النشاط الاقتصادي في القطاع غير الرسمي الذي لا يصل إليه التمويل الرسمي ومؤسساته. وهناك نهج يبشر بدرجة أكبر من النجاح يقوم على إنشاء شبكة من مؤسسات التمويل الصغير تستند إلى نموذج ناجح وقابل للتكرار. ويمكن أن تقيم هذه الشبكة روابط مع قطاع التمويل الرسمي وفيما بين مؤسسات التمويل الصغير. ويمكن اختبار مدى ملاءمة التكنولوجيات المتوافرة والحديثة وتجنيب المصارف التعامل مع آلاف العملاء الصغار.

٧٠- وأكد الخبير المعني بالتجارة الإلكترونية الإقليمية، من الفلبين، أهمية قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير خدمات إلكترونية رديفة. وحتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في التجارة الإلكترونية في إطار سلاسل العرض العالمية والإقليمية، يجب أن تواجه تحدي استيفاء المعايير التي تطبقها الشركات عبر الوطنية وإلا تعرضت لاستبعادها تكنولوجيا. ورغم أن جميع نواحي فشل التجارة الإلكترونية حتى الآن ترجع بصورة رئيسية إلى قضايا نشر التكنولوجيا، فإن النجاح في المستقبل سيتوقع على تنفيذ البنية الأساسية القانونية ومرافق المفاتيح العمومية. وتشكل التوقيعات الرقمية الملزمة قانوناً عنصراً أساسياً في إنفاذ المعايير العالمية. ويوجد

حالياً نقص في المعايير العالمية مما يتسبب في تكاليف زائدة ناجمة عن ضرورة إيجاد حلول حصرية الملكية. ويستلزم توافر المعلومات عن المخاطر المالية في الوقت الحقيقي تكييفاً تبعياً لمنتجات إدارة المخاطر المالية. ومن ثم فإن عدداً كبيراً من مؤسسات المعلومات عن الائتمانات والائتمانات التجارية يرغب في توسيع نطاق أنشطته والتحول إلى غرف مقاصة أو أسواق للتعامل فيما بين المؤسسات.

٧١- وأعرب الخبراء أيضاً عن قلقهم لعدم توليد تدفقات مالية إضافية كبيرة، إن كانت هناك أي تدفقات مالية إضافية، رغم وجود عدد كبير من المخططات. ومن السهل افتراض تكافؤ الفرص بين الأعمال التجارية على نطاق العالم كإحدى خصائص شبكة إنترنت. بيد أنه بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية العالمية المتزايدة وتهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، فليس من المؤكد ما إذا كان من الجائز تبني نهج موحد لاقتراح خيارات السياسات أو أفضل الممارسات لأقل البلدان نمواً ولمشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧٢- وأثيرت تساؤلات كذلك عن مدى مساءلة الوكالات المختصة بتحديد درجات الملاءة بشأن جودة خدماتها، وعن قدرتها على الاستمرار في استيفاء درجات الملاءة لملايين من الأعمال التجارية في قواعد بياناتها. ورغم أن التجارة الإلكترونية ليست دواء شافياً لجميع الأمراض، فإن استخدامها التام من جانب أهم الشركاء التجاريين العالميين يمضي قدماً. ولذا ينبغي أن تعيد البلدان النامية تقييم محور المساعدة التقنية المقدمة إليها. وعليها أن تطلب المزيد من المساعدات الموجهة نحو التجارة الإلكترونية والتنمية الإلكترونية لكي تستطيع اعتماد قوانين متوافقة مع التجارة الإلكترونية وإعادة توجيه الإدارة الحكومية المتعثرة في الأعمال الورقية والإجراءات البيروقراطية. ويتعين أيضاً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تنتهج ممارسات التجارة الإلكترونية وأن تستثمر في تكنولوجيا المعلومات وأن تعيد تدريب موظفيها للاستفادة من كفاءة التجارة الإلكترونية. وأكد الخبراء أيضاً الإمكانيات الكامنة في التجارة الإلكترونية المتنقلة، إذ أن أجهزة الهاتف المحمولة توفر البرامج الحاسوبية المأمونة ونظاماً لإعداد الفواتير يمكن استخدامه في المعاملات التجارية الأخرى بخلاف الاتصالات.

*التجارب الوطنية في مجال التمويل الإلكتروني*

٧٣- أشار خبير يمثل إحدى المؤسسات المصرفية الهندية الرائدة النشطة في مجال التمويل الإلكتروني إلى أن تقديم القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الهند مسألة محفوفة بالمخاطر بسبب افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الضمان الإضافي، وعدم قدرتها على توفير بيانات جيدة، وانخفاض معدل بقاء الشركات. ولا تستطيع المصارف التقليدية خدمة هذه السوق على نحو ملائم. وعلى عكس ذلك، يمكن أن تستفيد الأعمال المصرفية الإلكترونية من الروابط الموجودة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأم باعتبارها شريكة في سلسلة العرض. وتستطيع شركة ما أن تنشئ محطة للتعامل بين المؤسسات تشمل شبكة للتمويل الإلكتروني وتسمح بمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأعمال المصرفية الإلكترونية وتزيد الجدارة

الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفضلاً عن ذلك، تؤدي الأعمال المصرفية الإلكترونية إلى تخفيض كبير للتكاليف بتقليل تكلفة أداء الخدمة وتحقيق السرعة وتوسيع نطاق التغطية، بينما تيسر أدوات المعلومات الائتمانية عبر الشبكة تحليل المعاملات والتقليل من المخاطر. وبذلك يمكن أن تتحول الوفورات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل أسعار فائدة أقل.

٧٤- وأوضح ممثل أحد المصارف البرازيلية الرائدة أن نظام الدفع في البرازيل بالغ الكفاءة ومماثل لنظم الدفع في البلدان المتقدمة بفضل الاستثمارات المكثفة التي قامت بها المصارف التجارية البرازيلية الرئيسية في تكنولوجيا المعلومات في سنوات التضخم الشديد. وأشار إلى أن توافر نظام دفع يتميز بالكفاءة هو أساس التمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. كما أشار إلى أن البرازيل تتمتع بمعدل انتشار مرتفع نسبياً لشبكة إنترنت والأعمال المصرفية الإلكترونية، مع زيادة الاهتمام بالمعاملات والمدفوعات عن الاهتمام بالائتمانات والقروض. وذكر على وجه الخصوص أن الأعمال المصرفية الإلكترونية تتيح إدارة الحسابات الجارية ودفع المرتبات وتحصيل المستحقات والدفع للموردين والخدمات المتصلة بالائتمان وإدارة حسابات الإنفاق. وتتمثل القضايا الحاسمة الأهمية لتنمية التمويل الإلكتروني في اعتماد أنظمة متوافقة للتمويل الإلكتروني في بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي واعتماد قوانين وأنظمة للتوقيعات الرقمية فيما يتعلق بالقروض وغيرها من المعاملات المالية.

٧٥- وكان مشروع "الائتلاف" الذي عرضه خبير من المكسيك يمثل وسيلة محددة لحل مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاعتماد على العلاقات الخاصة التي تربط هذه المشاريع بالمؤسسات الكبيرة الراسخة. وبمجرد تسليم المواد أو الخدمات أو المنتجات، تحصل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستندات من البائعين، وهم عادة من الشركات الكبيرة، وتعتبر هذه المستندات شكلاً من أشكال الضمان بالنسبة للمصرف الذي يتوافر لديه الاستعداد للدفع لها قبل التاريخ المقرر. ويفيد هذا النظام جميع المشتركين لأنه يجنب الشركات الكفيلة القلق من تعرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للإفلاس بسبب مشكلة تدفق نقدي، بينما تجذب المصارف عملاء جدد أو تساعد العملاء المتوافرين على زيادة أعمالهم التجارية.

٧٦- وأشار خبير من بنغلاديش إلى أن هناك نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش لا تستطيع الحصول على أي شكل من أشكال التمويل الرسمي. ويمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دوراً هاماً في المساعدة على إزالة هذه العقبة الرئيسية أمام نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى مشروع محدد أول يقوم على إدخال الخدمات الابتكارية للتمويل الإلكتروني الموجهة خصيصاً إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق استخدام البطاقات الذكية وإقامة شبكة لنقاط البيع. ويجري القيام بمبادرة ثانية هامة للتغلب على أهم عقبة في سبيل الحصول على التمويل في بنغلاديش وهي الافتقار إلى الضمان الإضافي. وفي هذا الصدد، تخطط بنغلاديش لإنشاء نظام إلكتروني غير مكلف للسجلات العامة على نطاق

البلد يسمح للأفراد باسترجاع المعلومات بشأن جميع مطالبات الأموال المنقولة. وعندئذ سيعزز وضع قانون جديد نظـــام الإنفاذ الخاص بالدائنين. وأخيراً، للتغلب على نقص المعلومات الموثوق بها والمصدق عليها بشأن الأعمال التجارية، سيطبق نظام إلكتروني جديد للمعلومات التجارية – يسهل الوصول إليه من أي مكان في البلد – وذلك على مراحل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨.

*التوقعات الخاصة بالتمويل الإلكتروني*

٧٧- أكـــد الخبراء من البنك الدولي وجامعة أمستردام أن التمويل الإلكتروني لا يقتصر على البلدان الصناعية والأســـواق الناشـــئة المتقدمة، بل إنه يتيح فرص التقدم بوثبات للبلدان التي تعاني من تخلف الأنظمة المالية. وفي أفريقيا، توفر النقود الإلكترونية والبطاقات الذكية الأخرى خدمات الإدخار والدفع للعملاء محدودي الدخل – بمن فيهم من يعيشون في مناطق نائية – والذين كثيراً ما يفتقرون حتى إلى الحسابات المصرفية الرسمية. بيد أن تحقيق المكاسب يتطلب تغيير السياسات الحكومية تجاه الخدمات المالية. وتتصل أكثر قضايا السياسات إلحاحاً بتهيئة بيئة تنظيمية مساعدة للتمويل الإلكتروني. وهناك حاجة إلى إدخال تعديلات على المناهج المتبعة في الاتصالات والأمن وما يتصل بذلك من بنية أساسية للمعاملات الإلكترونية، والمعلومات والخصوصية، وإنفاذ العقود. وبالإضافة إلى ذلـــك، يجب اتخاذ الخطوات للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون والمستثمرون، وتعديل نظام الحيطة المالية، وتحسين أداء الأسواق.

٧٨- وعـــرض ممـــثل مصرف التسويات الدولية الآثار المحتملة للتمويل الإلكتروني على المصارف وغيرها من المؤسســـات المالـــية، بالإضافة إلى الآثار على الأسواق المالية. ويصعب إلى حد بعيد التنبؤ بكيفية حدوث هذه التطورات على وجه الدقة وتحديد سرعة انتشارها. ويمكن أن يحدث عدم اليقين هذا تأثيراً مزعزعاً للاستقرار على النظم المالية ومن ثم يضع تحديات أمام المصارف المركزية والمشرفين الماليين، في عدة نواح من بينها مستوى تعاونها الدولي. وتتطلب مواجهة هذه التحديات إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً محايداً من الناحية التكنولوجية يسمح بجني ثمار الـــتمويل الإلكـــتروني بالكـــامل بدون إعاقة الابتكار. ومن العقبات التي تعترض إقامة هذا الإطار الجديد نقص البـــيانات الموثـــوق بها عن التمويل الإلكتروني ذاته. ولكن قبل النظر في إقامة نظم جديدة لجمع البيانات، هناك حاجة إلى إطار نظري أوضح يطرح الأسئلة المتصلة بالموضوع، وهناك حاجة إلى مساعدة القطاع الخاص والمجتمع الأكـــاديمي في هـــذا المسعى. وفي هذا السياق، تزداد أهمية قيام تبادل منتظم ومتعمق للمعلومات بين المصارف المركزية والمشرفين والعناصر الفاعلة في الأسواق الخاصة.

٧٩- وأخـــيراً، أكد ممارس من الهند، في تقييمه لمستقبل التمويل الإلكتروني، أن نقص التمويل هو القيد الأول عـــلى نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتمثل المشاكل الرئيسية في هذا السياق في نقص الضمان الإضافي ونقص المعلومات الموثوق بها عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اللذين، بالاقتران باشتراطات التمويل الأصغر

حجماً لكل معاملة، يجعلان تكاليف المعاملات الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالغة الارتفاع. وتتيح تكنولوجيا إنترنت لحسن الحظ حلاً ممكناً لهذه المشاكل. ويكمن الحل في الاستفادة من تكنولوجيا إنترنت وإشراك رابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المقارنة بين البيانات الأساسية. وهذه المبادرة يمكن تكملتها بمبادرات للسياسات مثل تكليف وحدات القطاع العام والشركات العامة المسجلة بمقارنة المعلومات الأساسية عن جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المرتبطة بها والمطالبة بأن تكون للحظائر الصناعية قاعدة بيانات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة تحت رعايتها لكي تكون مؤهلة للحصول على معاملة مالية تفضيلية. ومتى تم الحصول على المعلومات الموثوق بها بشأن الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن تحديد هوية اساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير سجلات موثوق بها للمعاملات، مما يمهد السبيل أمام التمويل الإلكتروني.

٨٠- وأشار بعض الخبراء إلى أن قطاع الأعمال المصرفية يزدهر اعتماداً على عدم كفاءة العمليات (التعويم ورسوم الوساطة) الناجمة عن عدم اتساق المعلومات في العلاقة بين البائع والعميل. ويعتقد أن التمويل الإلكتروني يمكن أن يخفض هوامش قطاع الخدمات المالية بنحو ٥٠ في المائة في عدة بلدان نامية. ومن ثم فإن لدى القطاع المصرفي تحفظات حقيقية بشأن تشجيع الكفاءات الرقمية. ولذا ينبغي في الأجل القصير أن تطرح الكيانات التجارية مبادرات رئيسية في مجال التمويل الإلكتروني لخلق ضغوط تنافسية على المصارف.

٨١- وأخيراً، بينما أكد أحد الخبراء أهمية إدراك البلدان النامية للتغييرات التي ينبغي إدخالها على نظمها المالية قبل بدء الأعمال المصرفية الإلكترونية، لم يوافق خبير آخر على أن البيئة التنظيمية أساسية لبدء الأعمال المصرفية الإلكترونية، وذكر على سبيل المثال حالة المكسيك حيث ما زال العملاء، رغم توفير القطاع العام لضمان للمدخرات المودعة في أي نوع من أنواع المصارف، يحجمون عن وضع مدخراتهم في مصارف عاملة عبر شبكة إنترنت فقط "لأنهم لا يثقون في كيان غير مادي". وفي هذا الصدد، تتطرق الخبراء أيضاً إلى القضايا الأمنية وعلى وجه الخصوص مرافق المفاتيح العمومية، بما في ذلك نوعية سلطات منح الشهادات والدور المحتمل للحكومات في هذه العملية.

## الفصل الثالث

# المسائل التنظيمية

### ألف- انعقاد اجتماع الخبراء

٨٢- عُقد اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع، بقصر الأمم، في جنيف، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

### باء- إنتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٣- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد بول فريكس (بلجيكا)

نائب الرئيس - المقرر السيد ادسيل كوستوديو (الفلبين)

### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٤- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.13/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني، في تدعيم تنمية المشاريع

٤- اعتماد نتائج الاجتماع.

## دال – الوثائق

٨٥- للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، عُرضت على اجتماع الخبراء ورقة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان: التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتعزيز عملياتها وقدرتها التنافسية" (TD/B/COM.3/EM.13/2)،

## هاء– اعتماد نتائج الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٨٦- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يعد التقرير النهائي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

## المرفق

## الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من ممثلي الدول التالية بالأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأردن
إسبانيا
ألمانيا
أوغندا
آيرلندا
إيطاليا
البرازيل
بلجيكا
بنما
بنن
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
تونس
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
الدانمرك
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
الصين
عمان
غانا
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
قطر
كوبا
كوستاريكا
كينيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
نيجيريا
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM..3/EM.13/INF.1.

٢- وحضرت فلسطين الاجتماع بصفة مراقب.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الجماعة الأوروبية

منظمة العمل العربية

منظمة المؤتمرالإسلامي.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- ومُثلت في الاجتماع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكان مركز التجارة الدولية ممثلاً أيضاً في الاجتماع.

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

*الفئة العامة*

مركز أمريكا اللاتينية للتبادل والتعاون

*الفئة الخاصة*

الاتحاد الدولي للجامعيات.

٧- وحضر الاجتماع الخبراء والمدعوون الخاصون التالية أسماؤهم

السيدة آيشاتو آنيه بويي، وزير التجارة بالسنغال

السيد جون ك. بايز، المدير الإقليمي بمؤسسة Small Enterprise Assistance Funds (SEAF)، بوليفيا

السيد هاكان بيرغ، نائب الرئيس التنفيذي، Swedbank، السويد

السيدة إنغر بيرغرين غرناتشو، رئيسة Women's World Banking، إسبانيا

السيد جيروم كاز، المدير الإداري لمؤسسة COFACE، فرنسا

السيد ستين كلاسينس، أستاذ التمويل الدولي بجامعة أمستردام، هولندا

السيد براين دانسبي، النائب الأقدم للرئيس، International Council for Small Business، المملكة المتحدة

السيد توماس غلاسنير، كبير الاقتصاديين الماليين بالبنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد تشارلز غولدفينكر، المدير الإداري لمؤسسة Global Electronics Finance، بلجيكا

السيد سانجاي غوغلاني، المدير الإداري لمؤسسة Saksham Financial Services Ltd، الهند

السيد كونو غوتلر، مدير مؤسسة German Savings Bank Organization

السيد توم هاريسون، British Executive Service Overseas (BESO)، المملكة المتحدة

السيد لويس كاساكينده، دكتوراه، نائب محافظ مصرف أوغندا

السيدة رينات كلوبينجر – تود، Global Finance Marketing Group, International Finance Cooperation

السيد سانكار كريشنان، نائب الرئيس والمدير الإقليمي، E-Business for Middle East, South Asia and Africa, Citibank, Dubai, United Arab Emirates

السيد سوشانت كومار، رئيس قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ICICI Bank، الهند

السيد سيليندرا نارين، كبير المستشارين بمؤسسة World Association for Small and Medium Enterprises (WASME)، الهند

السيد ر. ناراسيمهام، موظف مشاريع أقدم، مصرف التنمية الآسيوي، مانيلا، الفلبين

السيد أنطونيو س. ب. أوليفيرا، المدير التنفيذي، Banco Ita، البرازيل

السـيد دونالد أوماهوني، المدير، Networks and Telecommunications Research Group, Trinity College، آيرلندا

السيد موريسيو دي لا أورتا باردو، Westbridge University and Banco Santander، المكسيك

السيد بانشو أوتيرو، عضو المجلس الاستشاري، Virtual Microfinance Market، بوليفيا

السيد فرانسوا بيران، المدير بمؤسسة Global Electronics Finance، فرنسا

السيد آنانيا ريحان، باحث بالزمالة، Centre for Policy Dialogue، بنغلاديش

السيد فيليب رينييه، مدير مركز البحوث الحديثة بمعهد الدراسات الإنمائية الجامعية، سويسرا

السيد فيليب رينوت، عضو المجلس التنفيذي، Gerling Namur

السيد سيتسويا ساتو، مستشار أقدم بمصرف التسويات الدولية، بازل، سويسرا

السيد جان ماري فياني نييريميهيغو، المدير العام بصندوق التضامن الأفريقي، رواندا

السيدة رينا دي فييدا بيرموديث، لجنة البلدان الأمريكية للمرأة، هندوراس

السيد أندرو وارنر، الأستاذ بمركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد منصف زواري، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE)، تونس

**المدعوون بصفة خاصة**

السيد إرنست نغوم آجانغ، كبير موظفي الحسابات والتمويل، Cameroon TPO

السيد جان باستين، رئيس مؤسسة Jean Bastin a.s.b.l. العلمية

السيد روبيرت بدريكوف، SERASA، البرازيل

السيد جيريمي بولوك، الخبير الاستشاري المالي، المملكة المتحدة

السيد خايمي إيتشيغويين، المدير العام، إسبانيا

السيد مايكل فيرث، أستاذ كرسي، هونغ كونغ

السيد خوسيه غابرييل هيرناندیز فيغيروا، شعبة إنترنت، Banco Santander Mexicano، المكسيك

السيدة تولاي غونجن، نائب الرئيس التنفيذي، Yapi Credit Bank of Istanbul، تركيا

السيد أحمد م. جاشي، رئيس ومدير معهد البحوث في لبنان

السيد كونستانتين كارابانوف، الخبير الاستشاري، Netherlands Economic Institute، مكتب موسكو، الاتحاد الروسي

السيد برونو مازيير، رئيس الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، جنيف

السيد باسكال أودوغرتي، مدير التحليل المالي في Banco de Mexico

السـيدة ماريا أوتيرو، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة ACCION International، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيير باريس، الخبير الاستشاري بوزارة الخارجية، فرنسا

السيد روبيرت بارسون، رئيس الفريق القانوني بمؤسسة CCEWeb Corporation، المملكة المتحدة

السيدة كوليت شرايبر، نائب رئيس مؤسسة Les Femmes Chefs d'Entreprise (FCEM)، فرنسا

السيدة كلودين سيناف، Fondation Scientifique Jean Bastin a.s.b.l.

السيد رايموند و. سو، أستاذ مساعد، هونغ كونغ

السيد كومار سوشانت، رئيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ICICI Bank، الهند

السيد جان فرانسوا تاريل، رئيس مؤسسة COFACE، سويسرا

السيد دانييل فايس، المدير ببنك Credit Suisse، سويسرا

- - - - -